

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٦ بإعادة تنظيم وزارة الاستثمار؛

وعلى موافقة وزارة المالية؛

وبعد دراسة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة؛

وعلى ما عرضته وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري؛

قرر:

(المادة الأولى)

يزاد الأجر المكمل للموظفين بموازنة وزارة الاستثمار، على أن يتم ربط صرف هذه الزيادة للموظفين برفع كفاءة الأداء وسرعة إنجاز الأعمال ومدى تحقيق الأهداف المنوطة بهم.

وتكون زيادة الأجر المكمل على النحو الآتي:

فئة الزيادة الشهرية للموظف بالجنيه	المستوى الوظيفي
١٦٥.	الممتازة
١٦٠.	العلية
١٣٥.	مدير عام
١٠٥.	كبير
٩٠.	الأولى (أ ، ب)
٦٩.	الثانية (أ ، ب)
٥٦.	الثالثة (أ ، ب ، ج)
٥٤.	الرابعة (أ ، ب)
٥٤.	الخامسة (أ ، ب)
٥٤.	السادسة (أ ، ب)

(المادة الثانية)

يُشترط لصرف الزيادة في الأجر المكمل المنصوص عليها بال المادة السابقة ما يلى :

- ١ - أن يكون الموظف من شاغلى الوظائف التخصصية ، أو الفنية ، أو الكتابية ، أو الحرفة ، أو الخدمات المعاونة .
- ٢ - أن يكون الموظف من يقومون بالعمل الفعلى .
- ٣ - أن يحصل الموظف على تقرير تقويم أداء بمرتبة فوق المتوسط أو أعلى ، وفي حالة الحصول على تقرير تقويم أداء بمرتبة متوسط يحصل على (٥٪) من الزيادة المقررة .
- ٤ - ألا تقع على الموظف جزاءات خلال الشهر ، وذلك دون الإخلال بحالات التخفيض المنصوص عليها بال المادة الثالثة من هذا القرار .
- ٥ - العمل عدد أيام لا تقل عن ثمانية عشر يوماً في الشهر ، وفي حالة العمل مدة خمسة عشر يوماً حتى سبعة عشر يوماً يحصل الموظف على (٦٠٪) من الزيادة المقررة .

(المادة الثالثة)

تخفيض الزيادة في الأجر المكمل للموظف بالنسبة وفي الحالات الآتية :

أولاً - التخفيض في حالة عدم إنجاز الأعمال المكلف بها خلال الشهر المستحق عنه

الأجر المكمل وفي المواعيد المقررة لذلك وفقاً لما يلى :

- ١ - بنسبة (١٠٠٪) في حالة عدم إنجاز الأعمال المكلف بها خلال الشهر .
- ٢ - بنسبة (٧٥٪) في حالة عدم إنجاز (٧٥٪) من الأعمال المكلف بها خلال الشهر .
- ٣ - بنسبة (٥٠٪) في حالة عدم إنجاز (٥٠٪) من الأعمال المكلف بها خلال الشهر .
- ٤ - بنسبة (٢٥٪) في حالة عدم إنجاز (٢٥٪) من الأعمال المكلف بها خلال الشهر .

و يكون التخفيض في هذه الحالات بقرار من السلطة المختصة .

ثانياً - التخفيض في حالة توقيع جزاءات تأديبية على الموظف خلال الشهر المستحق عنه

الأجر المكمل وفقاً لما يلى :

١ - بنسبة (١٠٪) في حالة توقيع جزائى الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

٢ - بنسبة (٢٥٪) في حالة توقيع جزاء الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز عشرة أيام .
وفي جميع الأحوال لا يجوز تكرار الخصم من الأجر المكمل إذا ترتب على عدم إنجاز الأعمال في المواجه المقررة توقيع جزاءات تأديبية على الموظف .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٨ رمضان سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ١٣ يونيو سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل